المجلس القومي لحقوق الإنسان

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

تقرير

أنشطة لجنة الحقوق المدنية والسياسية

عقدت لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان مؤتمر بعنوان **" أولويات التشريع الوطني "** بدعم من الإتحاد الأوروبي بتاريخ2023/5/9، وذلك فى إطار التعاون الدائم والمشترك بين المجلس والشركاء المانحين، بهدف تعزيز دور المجلس القومي لحقوق الإنسان على كافة الأصعده .

التوصيات

- ضرورة إعطاء حق المضرور فى بعض الجرائم للحصول على تعويض جزائى.
- إصدار قانون المجلس القومى للطفولة والأمومة.
- تعديل بعض أحكام قانون الطفل بشأن مبررات الحبس الاحتياطى للأطفال.
- تعديل بعض أحكام قانون الطفل بشأن عدم محاكمة مرتكبى جنايات من الأطفال مع غيرهم.
- تعديل بعض أحكام قانون الطفل بشأن استئناف أحكام الجنايات أمام دائرة محكمة الإستئناف العام.
- تعديل بعض أحكام قانون العقوبات بشأن العنف الأسرى.
- لابد من تعديل قانون البيئة وقانون المحميات الطبيعية بشأن تشديد العقوبات للحد من الإعتداء ات على المحميات الطبيعية بصفة مستمرة.
- إعادة النظر فى مدة الحبس الاحتياطى والبدائل.
- تعليق أحكام قانون تنظيم المنشأت الطبية.

- تعديل قانون التأمين الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والمركبات.
- تعديل بعض أحكام قانون نزع الملكية.
- لابد من الإنتقال الى مرحلة الحكمة التشريعية عند صياغة التشريعات من خلال رؤية مستقبلية وتشريعات مستقرة.
- أهمية عادة النظرفى قانون الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين وذلك من أجل المصلحة الفضلى للطفل خاصة فى ظل التقارير الصادرة عن المراكز البحثية حول نسب الطلاق والعنف الأسرى، مما يستلزم تقديم مقترحات أمام صانع القرار وعلى البرلمان أن يقوم بدوره فى هذا الشأن.
- ضرورة وجود صندوق لدعم الأسرة وذلك للحد من المعاناه الشديدة للسيدات المطلقات.
- إعادة النظر فى قانون البناء.
- ضرورة إنفاذ قانون التصالح.
- أهمية إعادة النظر فى قانونى الانتخابات المحلية والقانون الخاص بندب السادة القضاة.
- اصدار قانون حرية تداول المعلومات.
- إنشاء منظومة للمساعدات القضائية لمساعدة كل من لديه قضية أمام درجات التقاضى وغير قادر على سداد الرسوم القضائية بالمجان.
- أهمية تعجيل السادة النواب بمناقشة هذه القوانين والالتزام بالاستفسار والاشتباك مع لجنة الشئون الدستورية والتشريعية من أجل خروج التشريعات على أرض الواقع.

عقدت لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان ورشة عمل بعنوان **" حرية إتاحة تداول المعلومات بين الاستحقاق الدستوري والتحديات "** بتاريخ 2023/5/28 بدعم من الاتحاد الأوروبي ،

وذلك في إطار التعاون الدائم والمشترك بين المجلس والشركاء المانحين ، بهدف تعزيز دور المجلس القومي لحقوق الانسان علي كافة الأصعدة .

التوصيات

- ضرورة تعجيل اصدار التشريعات المتعلقه بقانون حرية تداول المعلومات بما يتوافق والمعايير الدولية
- إعادة النظر في حرية تداول المعلومات بما يتوافق مع الثورة التكنولوجية .
- ضرورة تغيير نمط الثقافة السائدة داخل مؤسسات الدولة باتاحة تدوال المعلومات والتأكيد على اهميتها.
- ضرورة التاكيد على اهمية المعلومات بالنسبه لتشجيع الاستثمار والمستثمرين في مصر ، واهميتها ايضا بالنسبه للبحث العلمى.
- العمل على التوعيه بأهمية الحق في الحصول على المعلومات للإعلاميين خاصة للتأكد من المعلومه وعدم تداول أخبار مغلوطة لمواجهة الشائعات .
- ضرورة وضع برامج تدريبيه " لمحو الأمية الإحصائية " بما يساهم فى توافر البيانات مع الإهتمام بمناهج البحث.
- العمل على إستقلال الإعلام وحرية الرأي والتعبير مع الأخذ في الاعتبار أهمية السوشيال ميديا والتي بها الكثير من المعلومات المغلوطه بدون ضوابط .
- ضرورة الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات الشخصية وحمايتها وتعاون كافة جهات الدولة على حماية هذا الهدف الأساسي .
- التاكيد على أهمية إستصدار تشريع خاص بإتاحة المعلومات مع وضع ضوابط محددة مع إستغلال وجود الحوار الوطني في طرح الفكرة والتأكيد على أهميتها في توفير مناخ يعزز حرية تداول والحصول على المعلومات .